



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلستان العلنيتان المنعقدتان

يوم الأحد 21 يوليو 2002

فهرس

* جلسة يوم الأحد 21 يوليو 2002 (صباحا):

- المصادقة على تقرير إثبات عضوية نواب جدد في المجلس الشعبي الوطني.
- استكمال قائمة نواب رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- الإعلان عن إنشاء المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.

* جلسة يوم الأحد 21 يوليو 2002 (صباحا):

- تقديم برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة

يوم الأحد 21 يوليو 2002 (صباحا)

الرئاسة: السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة

والدقيقة الثلاثين صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم،
الجلسة مفتوحة،

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة الصباحية المصادقة على تقرير لجنة إثبات عضوية نواب جدد، واستكمال عدد نواب رئيس المجلس، والإعلان عن تأسيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي.

وبطبيعة الحال، فإننا بعد هذه الجلسة نواصل أشغالنا بالاستماع إلى تقديم برنامج الحكومة وإجراء مناقشة عامة بشأنه. وقبل إحالة الكلمة إلى السيد مقرر لجنة إثبات العضوية أود أن أفيد الجميع ببعض المعلومات العامة.

إن الجميع يعلم أننا نشرع اليوم في مناقشة برنامج الحكومة، واعتبارا لأهمية هذا الحدث في مسار مجلسنا، وسعيا إلى تمكين النواب من المشاركة في النقاش العام بما في ذلك النواب الجدد المستخلفين لزملائهم الذين

عينوا أعضاء في الحكومة، فإنني أجريت مشاورات مع السادة رؤساء المجموعات البرلمانية في كيفية إثبات عضوية النواب الجدد بالنظر إلى عدم تنصيب اللجان الدائمة للمجلس، ولقد استقر الرأي الجماعي بعد هذه المشاورات على التفعيل، وبعضهم تكلم على تمديد مهمة اللجنة التي أثبتت عضويتنا جميعا في بداية هذه الفترة التشريعية.

كما طرح هذا الموضوع على مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد يوم الأحد الماضي باعتباره المختص قانونا بتحديد كيفية تطبيق النظام الداخلي. وبعد تبادل الآراء أقر مكتب المجلس تمديد مهمة لجنة إثبات العضوية. هذه هي المعلومات التي وددت إفادتك بها، وإذا سمحتم الآن أحيل الكلمة إلى السيد المقرر ليقدم لنا تقرير اللجنة عن إثبات عضوية نواب جدد فليفضل مشكورا.

المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،

- بناء على الإحالة المؤرخة في 5 جمادى الأولى عام 1423هـ الموافق 15 يوليو سنة 2002 من رئيس المجلس الشعبي الوطني لقرار المجلس الدستوري المتعلق باستخلاف نواب في المجلس الشعبي الوطني على لجنة إثبات العضوية. عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 7 جمادى الأولى عام 1423هـ الموافق 17 يوليو 2002 في الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين بعد الزوال برئاسته السيد محمد مفلح رئيس اللجنة، وذلك لإثبات عضوية النواب الجدد المستخلفين للنواب الذين قبلوا وظيفة حكومية، فاطلعت على قرار المجلس الدستوري رقم 01/ق.م.د/02 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1423هـ الموافق 14 يوليو سنة 2002 المتعلق باستخلاف نواب في المجلس الشعبي الوطني، وبناء عليه فإن اللجنة تثبت عضوية النواب الآتية أسماؤهم:

ذلكم هو تقرير اللجنة عن إثبات عضوية النواب الجدد في المجلس الشعبي الوطني، المعروض عليكم للمصادقة. وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: طبقا للمادة 4 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني أعرض عليكم تقرير اللجنة للمصادقة. الموافقون... شكرا.
المعارضون... شكرا.
المتنعون... شكرا.

يشرفني أن أقدم أمامكم ، أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء لجنة إثبات العضوية تقريرا عن إثبات عضوية نواب جدد.

- بناء على الدستور، لاسيما المادتين 104 و105 منه، - بمقتضى أحكام الفقرة الأولى من المادة 119 من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، "يستخلف النائب بعد شغور مقعده بسبب قبوله وظيفة حكومية بالمرشح المرتب مباشرة بعد المترشح الأخير المنتخب في قائمة انتخابية، الذي يعوضه خلال الفترة النيابية المتبقية".

- بناء على أحكام المادة 4 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

- بعد اتفاق رؤساء المجموعات البرلمانية على تجديد الثقة في لجنة إثبات العضوية المشكلة طبقا للمادتين 2 و4 من النظام الداخلي للمجلس والمصادق عليها في الجلسة المنعقدة يوم الأحد 28 ربيع الأول عام 1423هـ الموافق 09 يونيو 2002.

- بعد إقرار مكتب المجلس الشعبي الوطني هذا الاتفاق في اجتماعه المنعقد يوم الأحد 4 جمادى الأولى عام 1423هـ الموافق 14 يوليو 2002.

عن حزب جبهة التحرير الوطني

الدائرة الانتخابية

بسكرة	يستخلف السيد السعيد بركات	السيد رشيد شنيني
الطارف	يستخلف السيد لخضر ضرباني	السيد رابح ناصر
قسنطينة	يستخلف السيد عبد الحميد أبركان	السيد أحسن فارق
البلدية	يستخلف السيد زين الدين يوبي	السيد علي دحمان
الجزائر	يستخلف السيد عبد الحميد عباد	السيد عبد الكريم بن مبارك
تلمسان	يستخلف السيد الطيب لوح	السيد محمد مشماش
عناية	يستخلف السيد نور الدين طالب	السيد عمار دريسي
الجزائر	يستخلف السيدة بثينة شريط	السيد عبد الوحيد عنان
الجزائر	يستخلف السيدة فاطمة الزهراء بوشملة	السيد بشير شارة
سيدي بلعباس	تستخلف السيد عبد القادر صلاة	السيدة باية قارة
وهران	يستخلف السيدة ليلي حمو بوتليليس	السيد محمد بشيروبويرة

عن حركة مجتمع السلم

السيد العربي شقلال

السيد مسعود بابكر

يستخلف السيد عمار غول

يستخلف السيد مصطفى بن بادة

الدائرة الانتخابية

عين الدفلى

غرداية

عن التجمع الوطني الديمقراطي

السيد حمو العمري

يستخلف السيد أحمد نوي

الدائرة الانتخابية

البويرة

أعتبر أن المجلس الشعبي الوطني قد صادق على السيد السعيد عبادو نائبا للرئيس.

وفي انتظار استكمال عدد نواب رئيس المجلس نشكر السيد السعيد السعيد عبادو ونتمنى له التوفيق والنجاح. وقبل الانتهاء، وعملا بالمادة 82 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، نخبركم أن التجمع الوطني الديمقراطي قد أسس مجموعته البرلمانية بتاريخ 14 جوان 2002، ويرأسها السيد ميلود شرفي المحترم، ويتكون مكتبها من السادة:

- ماضي لخضر.

- بن عاشور بن علي.

- بن يعقوب أحمد.

والسيدة فاطمة الزهراء فليسي.

وبذلك يكون عدد المجموعات البرلمانية في المجلس قد بلغ ست (06) مجموعات.

إذا سمحتم نرفع الجلسة ثم نستأنف أشغالنا بعد عشر دقائق للاستماع إلى عرض برنامج الحكومة. وشكرا. الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

ذلكم هو تقرير اللجنة عن إثبات عضوية النواب الجدد في المجلس الشعبي الوطني، المعروف عليكم للمصادقة.

وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: طبقا للمادة 4 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني أعرض عليكم تقرير اللجنة للمصادقة.

الموافقون... شكرا.

المعارضون... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس الشعبي الوطني قد صادق على تقرير لجنة إثبات عضوية 14 نائبا جديدا. فباسمكم جميعا أرحب بهم بيننا، وأملنا كبير في أن تتضافر جهود الجميع لأداء المهام المنوطة بنا في أحسن الظروف.

نتقل الآن إلى النقطة الثانية من جدول الأعمال وهي المتعلقة باستكمال عدد نواب الرئيس، وقد ترشح عن التجمع الوطني الديمقراطي السيد السعيد عبادو.

وطبقا للمادة 13 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني أعرض عليكم ترشح السيد السعيد عبادو للمصادقة.

الموافقون... شكرا.

المعارضون... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

محضر الجلسة العلنية الخامسة المنعقدة يوم الأحد 21 يوليو 2002 (صباحا)

الرئاسة : السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،
اسمحوا لي في البدء أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد رئيس الحكومة الموقر الذي أهنته بتجديد الثقة، وأغتنم هذه الفرصة لأبارك للسيدات والسادة الوزراء متمنيا للجميع النجاح والتوفيق، وأرحب بأسرة الإعلام التي تسهم معنا في تغطية جلسات دورة المجلس الشعبي الوطني.

أيتها السيدات، أيها السادة،
إننا نريد لمجلسنا هذا أن يبقى فضاء حرا يجسد روح النقاش الموضوعي البناء، لا يصادر فيه رأي، ولا يتعصب فيه لفكر، ولا يدعى فيه امتلاك اليقين.

كما أننا نريده منارة لممارسة الديمقراطية وتكريسا لمقولة "حوار الرجال تلقيح العقول". إننا نريد لهذا المجلس أن يكون معلما لثقة المواطنين وتجسيدا للعهد ووفاء بالالتزامات، "ألا أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا".

أيتها السيدات، أيها السادة،
اجعلوا من انشغالات مواطنينا مرجعا لاهتمامكم، وكونوا في مستوى تطلعات أمتنا، واسعوا إلى إيجاد الحلول المناسبة لكل ما يواجهها من معوقات، وابحثوا عن السبل الكفيلة بتحقيق الرخاء والعيش الكريم لجميع أبناء وطننا المفدى.

واعلموا أننا ما جئنا هذا المقام إلا شعورا بثقل المسؤولية وحرصا منا على خدمة مصالح الأمة بإخلاص وصدق وأمانة، مشاركين في هذا التوجه كافة القطاعات والهيئات على اختلاف مهامها.

إننا مطالبون بمناقشة برنامج الحكومة المعروف علينا ومطالبون بتحليله وتقييمه وتقديم الاقتراحات لإثرائه، ولهذا لا بد من التركيز على الأولويات، وتحديد الأهداف، ومراعاة إمكانيات القطاعات واحتياجاتها. وإننا نريد لنقاشنا أن تسوده الموضوعية والالتزام المسؤول وروح التسامح واحترام الرأي.

ومهما اختلفت انتماءاتنا السياسية فإن مهمتنا واحدة، وهدفنا الأسمى واحد، وهو البحث عن السبل الكفيلة بتقديم الحلول المناسبة لل صعوبات التي تواجه بلادنا.

وفي هذا السياق أجدد عزمي على بقاء هذا الفضاء منبرا للحوار الديمقراطي؛ لحدود فيه لحرية التعبير سوى ما يمليه الضمير، طبعاً في إطار ما تنص عليه أحكام

من توفير كل الشروط المساهمة في شفافية الاقتراع وقانونيته ونزاهته، وذلك من خلال حضورهم في مكاتب الاقتراع من بداية العملية إلى نهايتها والحضور في عملية فرز الأصوات واستلام المحاضر المتضمنة لنتائجها مباشرة بعدها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد سجلنا ببالغ الارتياح ما حظيت به نتائج الانتخابات التشريعية من استحسان كبير على المستويين الداخلي والدولي، والذي يعكس من دون شك الشرعية الشعبية الواسعة لمجلسكم الموقر، شرعية تزودكم بسلطة أكبر وتلقي على عاتقكم وعاتق الحكومة مسؤولية أكثر وزنا وأهمية بحكم ما تحمله من تطلعات وآمال معلقة عليها، تطلعات وآمال النساء والرجال الذين عبروا بالتصويت عن اختيارهم لكم وكذلك الرجال والنساء الذين لم يشاركوا لهذا السبب أو ذاك في عملية الاقتراع.

فالواجب يملي علينا الإصغاء لكل الرغبات والتطلعات التي تحملها هذه الانتخابات بين طياتها.

وفي المقام الأول، تلك الرسالة المستوحاة من نصف الناخبين الذين آمنوا بالبرامج وبالالتزامات التي قطعها المترشحون والمترشحات على أنفسهم، والذين اعتبروا أنه من واجبهم المشاركة في الانتخابات. وفي المقام الثاني، الرسالة المستوحاة أيضا من النصف الثاني الممتنع عن التصويت والتي تستوقف هي الأخرى كل اهتمامنا وانتباهنا.

إن العبر التي تستخلص من هذا الاقتراع، والتي تبدو متناقضة لأول وهلة، سيداتي، سادتي، تشير إلى أن مشروعيتكم هي في آن واحد قوة وحمل ثقيل.

أما الحكومة فإنها تستمد من هذه الشرعية كل الطاقة التي تحتاجها لتبادر بما هو ضروري لتجسيد تعهداتها في أرض الواقع، وتعرب عن عزمها وعن استعدادها الكامل للعمل معكم حتى لا تخيب ثقة المواطنين.

الدستور والنظام الداخلي للمجلس، والقانون المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

ووفق هذا المنظور العملي ستكون جلسات الدورة مثمرة بإذن الله. وعليه أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة علي بن فليس ليعرض برنامج الحكومة، فليتفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن هذا اللقاء، الأول من نوعه، بين الغرفة الأولى للبرلمان والسلطة التنفيذية يتيح للحكومة الجديدة فرصة تقديم تهانيتها الخالصة للمجلس الشعبي الوطني، بمختلف تشكيلاته المجسدة لتعددته، بالثقة العالية التي وضعها الناخبون في أعضائه.

وإذ أستهل كلمتي هذه بالإشارة إلى النتائج التي توجت الانتخابات التشريعية ليوم 30 ماي 2002 فذلك ليس عملا بأصول الأدب فقط وإنما للتذكير ببعد هذه الانتخابات وأهميتها، انتخابات يكتسي مجلسكم الموقر بفضلها مشروعية متميزة تستمد قوتها من الشفافية التي طبعت عملية الاقتراع، واختيار الناخبين لممثليهم بمطلق الحرية.

إن الشفافية والقانونية اللتين طبعتا عمليات الاقتراع والحرية والنزاهة اللتين اتسم بهما تصويت الناخبين كانت ثمار الإرادة السياسية الجازمة للسيد رئيس الجمهورية.

وبالفعل، ستحفظ الذاكرة الجماعية أن الأحزاب السياسية والمترشحين كان لهم الخيار التام، في إطار الترتيبات المستقلة الضامنة للمراقبة السياسية للانتخابات التشريعية ليوم 30 ماي 2002، أن يتأكدوا في الميدان

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وبصرف النظر عن التدابير الأمنية المحضة، ستتخذ الحكومة سلسلة من الإجراءات لوضع المراكز الحضرية وضواحيها وكذا المناطق الريفية في مأمن أكثر من هذه الأعمال الشائنة.

ومهما كانت الوسائل المجندة فإن القضاء على الظاهرة الإرهابية لن يتأتى كلية إلا بفضل تعبئة المواطنين، إلى جانب مختلف أسلاك الأمن، في هذا الكفاح ضد الإرهاب المقيت.

ذلك الكفاح الذي يستلزم، إلى جانب جهاز الدولة، مواصلة الأمة جمعاء لعملها التجندي، فالمجتمع بأسره مدعو إلى إنماء يقظته وتعاونه مع أسلاك الأمن يوما بعد يوم ليرسخ الإرهاب الأعمى ويستسلم نهائيا.

إن عزم بلادنا على مكافحة الإرهاب، الذي لم يلبس منذ سنوات خلت، يتعزز اليوم بوعي المجموعة الدولية من جراء اعتداءات 11 سبتمبر التي أثبتت أن هذه الآفة لا تعرف حدودا لها ولا حواجز، مادية كانت أم معنوية، والتي ما فتئت الجزائر تطالب بعمل دولي منسق ضدها.

وعلاوة على الترتيبات الأمنية المقامة في نطاق مقارنة شفافة تراعي مبادئ القانون وقواعده، فإن الحكومة تسعى إلى رجوع السكان إلى المناطق التي هجرها لأسباب أمنية. وأشار إلى أن أكثر من 50.000 عائلة رجعت إلى موطنها الأصلي، وأن هذه الحركة ستعرف إقبالا على أوسع نطاق مع استتباب الأمن في المناطق المعرضة لعنف الإرهاب الشنيع.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،
تعرف منطقة القبائل الغالية على قلوب كل الجزائريين، منذ أزيد من سنة، وضعية متأزمة تستوقف اهتمام كل واحد منا.

ورغم استجابة السلطات العمومية لمطالب مشروعة تم

أؤكد هنا أن مهمتكم نبيلة وثقيلة في آن واحد، نعم ثقيلة بثقل المشاكل التي يطرحها الوضع الراهن وكذلك بأهمية التحديات التي يفرضها المستقبل، ذلك المستقبل المشترك الذي يجب أن نحضره كلنا معا.

السيد الرئيس الفاضل،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
تشهد الساحة الوطنية اشتدادا لعنف الإرهاب المقيت، الذي تستهدف ضرباته الوحشية الشنيعة المواطنين العزل على وجه الخصوص.

وأول ما يمليه علي الواجب في هذا المقام هو الترحم على أرواح الضحايا الطاهرة للآفة الإرهابية، التي تذهب غدرا وظلما ضحية الهمجية الإرهابية التي تعانيها الجزائر أشد المعاناة منذ أكثر من عشرية.

كما لا يفوتني أن أحبي وأنوه تنويرها خاصا بالقوى الحية للأمة، وعلى رأسها عناصر الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن التي تضحي بالنفس والنفيس في سبيل أمن المواطنين وسلامتهم، وتعزيز صرح مجتمع الحريات والتسامح الذي أقامت الدولة أسسه.

والدرس الأول الذي نستخلصه من هذه المحنة هو ضرورة التحلي باليقظة الشديدة المستمرة لمواجهة الوحش الشنيع، الذي ما يزال، بالرغم من أنه وهن القوى وفي وضع يائس، يترصد كل الفرص السانحة لينتقم من الشعب الجزائري وصموده لقوى التحجر والتقهقر والتخلف.

وأغتنم هذه المناسبة المتميزة لأؤكد أمام نواب الشعب الجزائري الأبى أن السلطات العمومية عازمة كل العزم على محاربة الإرهاب حتى دحره النهائي، وعلى تزويد قوات الأمن بكل الوسائل الإضافية الضرورية لتحقيق هذا الهدف الحيوي الحاسم، علما منها أن الأمن والسلام شرطان لا بد منهما لدفع وتيرة التنمية الوطنية والرقي الاجتماعي.

لمعالجة جميع المسائل دون استثناء، دعوة ما وراءها شيء سوى حرص شديد على وقاية الجزائر من كل ما من شأنه أن يزرع الفرقة والتفرقة والشقاق بين أبنائها.

وإننا، بصرف النظر عن الاختلاف الطبيعي في النظرة والمقاربة للأمور، وهذا أمر طبيعي جدا، نتقاسم جميعا، من منطلق انتمائنا للوطن الواحد، هذا التمسك الشديد ببلادنا الحبيبة وحبنا العميق لوطننا المفدى. إننا نستمد من وحدة الجذور هذه ومن هذا التراث المشترك قدرتنا على إيجاد حلول مناسبة للمشاكل المطروحة، وليس ذلك علينا بعسير بل هو في متناولنا اليسير إن كنا -حقا- راغبين في ذلك جميعا.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب الأفاضل، يأتي برنامج الحكومة في ظروف صعبة وإنما حافلة بالأمال إذا ما نظرنا إلى ما حققناه من تقدم في سبيل الوئام المدني، وتعزيز دولة الحق والقانون، وتحسين الظروف العامة للاقتصاد، خاصة بفضل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وإلى استعادة مصداقية الجزائر في المحافل الدولية التي كانت ثمرة الجهود المستمرة الدؤوبة للسيد رئيس الجمهورية.

وبفضل هذه الجهود تمكنت الجزائر من إسماع صوتها، والتعبير عن مخاوفها وآمالها، والإدلاء بنظرتها الإنسانية (HUMANISTE) للعولمة وسعيها الحثيث إلى العدالة واللاميز القوي الاقتصادي والسياسي في العلاقات الدولية.

إنني أدعو جميع القوى الحية للأمة إلى الإسهام في حركية التجديد الوطني، لكي تأخذ بلادنا المكانة اللائقة بها في النظام الدولي النامي، فالجزائر عازمة على الاندراج ضمن هذا المسار والاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يتيحها، مع حماية نفسها من الأخطار الحقيقية المتضمنة فيه.

إن الحكومة، التي أولاني السيد رئيس الجمهورية

التعبير عنها، ما يزال الوضع السائد في هذه المنطقة يتميز بتوتر يعوق الجهد الإنمائي في هذه الناحية من أنحاء الوطن.

إنني أتفهم وأحترم كل الاحترام تمسك البعض بمواقفهم، لكنني أرى أنه آن الأوان لنوحد جهودنا لكي يعود الهدوء والسكينة إلى منطقة القبائل، إذ ينبغي أن يحل التحاور والتشاور الصريحان والصادقان حول كل القضايا المتعلقة ودون أي مسابقات محل منطق المجابهة والصدام العقيم الذي لا يحل الأزمات بل يزيدا حدة وتعقيدا.

وينبغي أن ترجح الكفة بالحكمة والتبصر والمصارحة لكي لا تذهب سدى الدماء الزكية والأرواح الطاهرة.

إن التضحية من أجل قضية المواطنة هي تضحية جسيمة في سبيل جزائر مستقلة ومزدهرة، غنية بتنوعها وتعيش ثراها في كنف التسامح والطمأنينة.

فقضية المواطنة هي قضيتنا جميعا، وعلينا أن نحرص على ألا يحرف ويشوه مغزاها بحيث يؤدي الدفاع عن قضية عادلة ومشروعة إلى أوضاع معقدة لا تحمد عقباه، وهي أوضاع سجلها تاريخ البشرية مرارا وتكرارا.

لأجل هذا، سيداتي، سادتي، وأنا بينكم في المقام الذي تتجسد فيه حق التجسد ممارسة الشعب لإرادته السيدة عن طريق ممثليه المنتخبين، ومن خلالكم معشر النواب الموقرين وعلى مسمع ومرأى من الأمة جمعاء، أجدد الدعوة لحركة المواطنة وللعرش ولكل أصحاب الإرادات الحسنة إلى أن تسخر كل الجهود الخيرة الساعية إلى الوصول إلى حل نهائي لوضع طال استمراره، وضع يلحق أضرارا بأخواتنا وإخواننا في منطقة القبائل قبل غيرهم ويؤلمنا كثيرا ويؤلم كل أسرة جزائرية ألما شديدا.

أملني أن يكون ندائي هذا مسموعا موصولا، فهي دعوة صادقة لا مسابقات فيها، دعوة تقترب بالاستعداد كلي

السيد الرئيس،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،
يشكل بناء صرح دولة الحق والقانون، في هذا المنظور،
مرحلة حاسمة في مسار البناء الديمقراطي واستجابة
لمطلب التسيير الرشيد الذي أصبح له بعد عام.

إن إصلاح العدالة، الذي شرع فيه تطبيقا لبرنامج السيد
رئيس الجمهورية والذي يندرج في سياق الدعم لدولة
الحق والقانون، سيسجل تعجيلا في وتيرة إنجازة.

ومن ناحية أخرى تنوي الحكومة استكمال البرنامج
الاستعجالي المصادق عليه في 30 أكتوبر 2000، ذلك
البرنامج المتعلق بإصلاح القوانين المنظمة لممارسة
الحريات والحقوق الأساسية، واستقلالية القضاء،
وتحسين سير الجهاز القضائي بغية تقريب العدالة من
المواطنين وجعلها أكثر رزانة ونجاعة وبساطة، مع توخي
السرعة في البت في النزاعات.

فمن بين الأعمال ذات الأولوية التي يتعين إنجازها،
تجدر الإشارة إلى مسألة تكوين القضاة وتحسين
مؤهلاتهم، ودعم استقلالية القاضي من خلال القانون
الأساسي الجديد للقضاء والقانون المتعلق بالمجلس
الأعلى للقضاء.

وفي هذا الصدد، ستقيم الحكومة الآليات التشريعية
والتنظيمية والوظيفية اللازمة لإعادة مصداقيتها إلى
مهمة القضاء من خلال توفير كل الأسباب التي تضمن
استقلالية حقيقية للقاضي، مع تحديد القواعد الملازمة
لها والخاصة بمسؤولية القاضي.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى مهمة الدفاع التي تعتبر عاملا
أساسيا وجزءا لا يتجزأ من عمل العدالة، إذ سينظر في
الشروط التي تكفل استقلالية مهنة المحاماة وتوضح
علاقتها مع الجهات القضائية والقضاة. كما أنه ستحدد،
بالموازاة مع ذلك، القواعد الخاصة بمسؤولية المحامي.

رئاستها، واعية كل الوعي بظروف معيشة المواطن
وبالمشاكل التي خلفتها المرحلة الانتقالية الاقتصادية،
وستعمل من أجل إيجاد الحلول المواتية، وعلى وجه
الخصوص:

- تكريس التسيير الرشيد في إدارة شؤون الدولة، من
خلال الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الكبرى الخاصة
بالعدالة ومهام الدولة وهياكلها والمنظومة التربوية.
- تحريك الجهاز الاقتصادي بهدف محاربة البطالة وسوء
التشغيل محاربة فعالة، لا سيما من خلال تعجيل
الإصلاحات التي لم يشرع فيها ودعم سياسة الاستثمار
دعما فعليا وفعالاً.

- تطبيق سياسات قطاعية مجددة ترمي إلى تلبية
الحاجات الملحة للمواطنين وتحسين محيط معيشتهم.
- دعم وتحسين نجاعة جهاز الحماية الاجتماعية
وأساليبها.

وبالموازاة، فقد سجلت الحكومة ضمن نطاق نشاطها
قضية الأسرة والمرأة من خلال إنشائها دائرة وزارية مكلفة
بهذا الملف خصيصاً.

فقد آن الأوان لترقية سياسية عمومية صريحة للأسرة
والمرأة ودعم المبدأ الجمهوري القاضي بالمساواة في
الحقوق والواجبات، وتعزيز المكاسب الاجتماعية
والاقتصادية للمرأة وحماية الأسرة التي تتحمل مباشرة
آثار الأزمة والتحول الاجتماعي التي تعرفها البلاد.

ذلك أن هذا التحدي يكتسي أهمية بالغة بل وتتوقف
عليه آفاق التماسك والتلاحم الاجتماعيين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

يعتبر تحسين نوعية الحكم الراشد، بمختلف أبعاده، من
الورشات التي تحظى بالأولوية في برنامج الحكومة،
فالتسيير الرشيد هو شرط لا بد منه لإنجاح جميع
الإصلاحات، كما أنه يشكل عاملا من عوامل مصداقية
الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي وضرورة لدعم
فعالية هياكلها وثقة المواطنين في السلطات العمومية.

العقابية من خلال تعزيز تأطيرها، وضبط توزيعها الإقليمي وتحسين ظروف السجن وأسننته.

صحيح أن المسجون يفقد حرته مؤقتا لكنه لا يفقد بذلك حقه في الصحة. ولحماية هذا الحق، تعترم الحكومة تشجيع تكوين الأطباء الأخصائيين في طب السجن، وإنشاء فضاءات خاصة لتنمية هذا الاختصاص.

إن الغاية التي تنشدها كل هذه الأعمال مجمعة، من خلال إصلاح تكويني متميز، تكمن في إعطاء السجناء فرصة جديدة بالعودة إلى المجتمع والاندماج فيه من جديد.

ومن صوب آخر، ينحدر إصلاح مهام الدولة وهيكلها من نفس المسعى الرامي إلى تعزيز دولة الحق والقانون، دولة قائمة بسلطتها، شفافة في تسييرها، تحمي حريات المواطن وحقوقه، وقادرة على تلبية الحاجات الأساسية للسكان.

إن تحديث الدولة هو تحد يواجهه الكل منا، فعلى أن نسعى جميعا إلى إعادة توجيه الإدارة المركزية للدولة إلى الوظائف الاستراتيجية المتعلقة بإدارة النشاطات الوطنية وتأطيرها وضمان تجديد الإدارة المحلية، التي يجب أن تحظى بحرية عمل أكثر وبقدرة الاستجابة لتطلعات المواطنين وفقا لمسعى أكثر توطدا.

وتساهم النصوص القانونية المتضمنة مراجعة قانوني البلدية والولاية، وإعادة تحديد دور الإدارة المحلية على مختلف مستوياتها في هذه المقاربة التجديدية الرامية إلى تيسير بروز حكم محلي رشيد حقيقي.

في يوم 30 ماي 2002، نظمت بلادنا الانتخابات التشريعية التعددية الثانية منذ استقلالها.

لقد أشار الملاحظون السياسيون بمجملهم إلى شفافية الاقتراع وقانونيته، مما يشكل في حد ذاته تقدما معتبرا على الدرب الذي سلكه شعبنا بهدف الالتحاق بركب الديمقراطية والتعددية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن الحكومة، من خلال إشارتها إلى وجوب ضمان استقلاليتهم وتوضيح قواعد تحملهم المسؤولية، تريد أن تنوه في هذا المقام بالقضاة والمحامين، وهم كثيرون الذين وضعوا شجاعتهم وتفانيهم في العمل في خدمة العدل والقسط واستمرارية الدولة الجمهورية، ومنهم من دفع حياته ثمنا وعددهم كبير، ومنهم من صمد أمام التهديد ولم يستسلم أو يهجر مهنته وعددهم أكبر.

إن الحكومة تعبر اليوم عن عرفانها وعرقان المجتمع بأسره لكل الرجال والنساء المنتمين لسلك القضاء، الذين سمح عملهم، إلى جانب عمل القوى الوطنية الأخرى، بإحباط الدسياسة الرامية إلى تدمير الدولة الوطنية.

وسعى منها إلى تجسيد أحكام إصلاح العدالة، فإن الحكومة ستقدم لمجلسكم الموقر قانونا يتضمن البرنامج القضائي المتعدد السنوات، ويتوخى تعزيز الوسائل البشرية والمادية لقطاع العدالة وتسييرها المستقبلي.

وهذه المبادرة الهامة ستواكبها مجموعة من النصوص التشريعية تهدف إلى تأطير أحسن للمؤسسة القضائية وحماية أكثر نجاعة للحريات الأساسية، وضمان تطابق جهازنا القانوني مع المقاييس الدولية والمعاهدات التي وقعتها الجزائر، وتطابق التشريع الوطني، وتأطير ملائم للمعاونين القضائيين. وستستثمر بلادنا، في هذا الصدد، جميع فرص التعاون الدولي التي يتيحها مسعاها الثابت والدؤوب إلى إرساء قواعد دولة الحق والقانون.

ودائما بخصوص قطاع العدالة، يعتبر إصلاح نظام السجن من بين المحاور التي تحظى بالأولوية في برنامج الحكومة، وتتمثل الأهداف المنشودة في دعم وظيفتها الخاصة بإعادة تربية المساجين من خلال تكوينهم في محيط السجن، وإتاحة فرصة الشغل للسجناء في الوسطين المغلق والمفتوح، وضمان أمن المؤسسات

إن إعادة مصداقية المرفق العام هي في صدارة انشغالات الحكومة بحكم ما لها من انعكاسات على العلاقة بين الدولة والمواطنين.

وستعمل الحكومة على ترجمة هذه المبادئ إلى أرض الواقع، من خلال وضعها لتصور متجدد للمؤسسة العمومية ومسمى قائم على تكريس نظام العلاقة التعاقدية التلقائية مع الدولة.

وينبغي أن تراعى في عملية إصلاح هياكل الدولة ضرورة استعادة الثقة بين الإدارة والمواطن. وتعتزم الحكومة، في هذا الصدد، جمع كل القواعد التي تحمي المواطن من الإدارة وتجاوزاتها، وتضمن حقوقه في الأمن، والإعلام، والمساواة أمام المرفق العام، وعلاقات أكثر إنسانية مع الإدارة، وتدوينها في شكل ميثاق.

ومن نافلة القول إن إصلاح هياكل الدولة يجب أن يقترن بمراجعة القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي، بهدف تكيف الأنظمة القانونية، ليتسم بالمرونة اللازمة وضمان جهد التكوين ورفع التأهيل المتواصل للإطارات الإدارية على جميع المستويات.

وريشما تتم هذه العملية، فإن الحكومة تنوي اتخاذ إجراءات لضبط الأجور المدفوعة إلى بعض الأسلاك الإدارية التي تسترعي مؤهلاتها وطبيعتها مهامها انتباها خاصا.

تلكم هي الخصائص المميزة للإدارة التي نريد إقامتها، إدارة بسيطة في إجراءاتها، أكثر فعالية في خدمات المرفق العام التي تقدمها، أكثر لياقة في علاقاتها مع المواطنين وأكثر اهتماما بانشغالهم، وخاضعة لتقييم دائم لخدماتها، بغية تحسين نجاعتها تحسينا مستمرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن إصلاح المنظومة التربوية بجميع مقوماتها، أي التربية

لقد تأسفت، كما تأسفتم أنتم، لاختيار بعض التشكيلات السياسية القائلة بعدم المشاركة في هذه الانتخابات، وأتمنى أن تتخطى تحفظاتها لتساهم دائما في تعميق المسار الديمقراطي في بلادنا.

كما استوقفتني مثلكم نسبة الامتناع المسجلة في الانتخابات الماضية. صحيح أن هذه الظاهرة ليست خاصة بالجزائر إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يعتبر، في أي حال من الأحوال، إجابة مرضية ولا كافية.

فعلى الطبقة السياسية بأسرها أن تتفحص النتائج وتستخلص العبر، وأن تسعى إلى التوفيق بين الشؤون السياسية والمواطنين الذين اختاروا، بدافع عدم الاهتمام، ألا يشاركوا في الانتخابات التشريعية.

وفي هذا السياق، ينبغي أن ننتبه إلى رسالة الذين عبروا بامتناعهم عن التصويت عن استيائهم أو سخطهم، وأن نسعى إلى الاستجابة لتطلعاتهم.

إن الحلول الواجبة للأزمة العميقة التي تعرفها بلادنا لا يمكن أن تكون وقفا على تشكيلة سياسية واحدة، فخلاص الجزائر يكمن، من دون أدنى شك، في تضافر كل جهود أبنائها، الذين يحدوهم إيمانهم الراسخ فيها وعزمهم على خدمتها بكل قواهم.

فعلينا بالعمل لكي تشهد الانتخابات المحلية القادمة، التي ستوفر لها الحكومة طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية كل الضمانات السياسية والمادية اللازمة لحسن سيرها، مشاركة الطبقة السياسية بجميع تشكيلاتها وإقبالا كبيرا للمواطنين.

هل نحن بحاجة إلى التذكير بأهمية هذه الانتخابات، علما أنها ستمكن من اختيار النساء والرجال الذين سيتاح لهم شرف ومسؤولية الاضطلاع بتسيير الشؤون المحلية، مع الإصغاء والاستجابة لحاجات المواطنين مباشرة وتجسيد قواعد الديمقراطية والعمل الجوّاري تجسيدا فعليا؟

تعزيز نوعية التعليم باللغة العربية، لغة التدريس.. (تصفيق).. لتحتل على أكمل وجه مكانتها الحقيقية كلفة وطنية ورسمية، وترقية التعليم باللغة الوطنية الأمازيغية، بمختلف تنوعاتها اللسانية، وتنظيم التفتح على اللغات الأجنبية.. (تصفيق).. وإدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال على نطاق واسع.

أما المحور الثالث للعمل الحكومي فإنه ينصب على إعادة تنظيم المنظومة التربوية في اتجاهات ثلاثة هي:

إقامة الإطار القانوني للتعليمين التحضيري والخاص في 2002-2003، وإعادة توزيع أطوار التعليم في 2003-2004، والتنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإجماري في 2004-2005.

وأما المحور الرابع فإنه يتعلق بإجراءات إعادة الهيكلة وإعادة التوجيه ذي الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي، بهدف تحسين مستوى النتائج والمردودية.

كما أن تحسين ظروف عمل ومعيشة أعضاء سلك التدريس خاصة وعمال قطاع التربية عامة يشكل هو الآخر الشغل الشاغل للحكومة، التي ستواصل الجهود المبذولة إلى حد الساعة فيما يخص تسوية الأوضاع المثيرة للنزاع، وترميم المنشآت المدرسية، وفتح المطاعم المدرسية والتكفل بالصحة في المدارس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد قررت الحكومة، على ضوء النقائص التي تميز الوضع الحالي، تنظيم الهياكل العمومية للصحة وتسييرها وتمويلها، وإعطاء الأولوية لإصلاح المستشفيات.

ويرمي الإصلاح إلى فتح آفاق جديدة أمام الصحة العمومية وطبعتها بالمرونة اللازمة ليتسنى ضمان جوارية العلاج، وسلك طبي وشبه طبي متوافر أكثر، وحسن

الوطنية، والتكوين المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي، أصبح مطلباً لا مفر منه نظراً إلى الصعوبات المختلفة الأنواع التي يواجهها هذا القطاع الحيوي.

وما هو مطلوب بالدرجة الأولى هو تسخير كل الجهود حول وظائف التعليم والتأهيل التي هي في صميم المهمة النبيلة للمدرسة، وتحضير المنظومة التربوية بمجموعها لمواجهة التحديات التي يفرضها مجتمع المعرفة والإعلام، وتطور العلم الذي يطلع في كل ساعة بجديد.

وينبغي كذلك التكفل بالمطالب الجديدة المنبثقة عن التحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي عرفتها وتعرفها الجزائر في برهة خاطفة من عمر الزمن.

وتتمثل الغاية المنشودة في إدراج المنظومة التربوية في المجتمع مع تعزيز الدور الذي تضطلع به في التحضير للمواطنة.

تلکم هي التحديات الرئيسية التي يطرحها إصلاح المنظومة التربوية، وسيجسد في الميدان بالتدريج وبالتشاور الوثيق مع كل الأطراف المكونة للأسرة التربوية.

فهل من سبيل آخر لمعالجة هذا الموضوع وما سواه من ملفات هامة أخرى غير إشراك كل المعنيين والاعتماد على التشاور الوثيق لإنجاح الإصلاحات؟

ويتمحور برنامج الحكومة في هذا الميدان حول أربعة محاور رئيسية هي:

يتعلق المحور الأول بتحسين نوعية التأطير، لاسيما من خلال إنشاء معاهد تكوين المكونين ورفع تأهيل الأساتذة ورفع مستوى توظيف المعلمين.

ويتعلق المحور الثاني بإصلاح النظام التربوي من خلال

المتوسط والبعيد، وهي استراتيجية يتوجب علينا وضعها وتطويرها، لكنه يشكل نقطة انطلاق من خلال الآثار المتفرعة عنه والتنمية للقدر الشرائية والتلاحم الاجتماعي وثقة المستثمرين.

ويجدر التذكير بأن النمو، الذي هو مرتبط بتطور الاستثمار ارتباطا وثيقا، طالما كان مقيدا بالتأخر المسجل في تسوية أوضاع مؤسساتنا وضعف قدرتها التنافسية، ومنظومة مالية لم تعد تفي بالحاجة في شتى جوانبها، وسلوكات تغلب عليها العقلية البيروقراطية في معظم مؤسساتنا وإدارتنا الاقتصادية.

كما أن النمو كان مقيدا من جراء غياب نظرة إنمائية على المدى المتوسط والبعيد، نظرة توضح الآفاق للأعوان الاقتصاديين وتمكنهم بالتالي من تنظيم أعمالهم وإكسابها طابع الديمومة.

وعليه، ستشرع الحكومة، في ثاني المطاف، في أعمال متعددة الأشكال بهدف تعجيل وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وتكمن الغاية المنشودة في تعزيز فعالية نظام ترقية الاستثمار الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا، ودفع عجلة إنجاز عمليات فتح رأسمال المؤسسات العمومية، وتنمية الشراكة، وتجديد المؤسسات المصرفية والمالية، وتحديث الإدارة الاقتصادية، وضمان فعالية أكثر لسوق السلع والخدمات، مع مراعاة مبدأ المنافسة واحترام مبدأ نزاهة المعاملات.

وفي هذا المنظور، ستولى عناية خاصة لرفع تأهيل المؤسسات الاقتصادية، التي هي مصدر النمو، بحيث يحسن تحضيرها لتتكيف مع متطلبات الاقتصاد المتفتح وما يتولد من مقتضيات من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وانضمامنا المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الاستقبال والخدمة بما يضمن نوعية تقديم خدمات الصحة العمومية.

في مجال الاقتصاد، يهدف عمل الحكومة إلى دفع وتيرة النمو وحركيته في أقرب الآجال، ليس على أساس توسيع الاستثمار المنتج فحسب بل وكذلك من خلال مواصلة عمليات التكيف التي تم الشروع فيها على الصعيد الاقتصادي والهادفة إلى إنماء قدرة نظامنا الإنتاجي على التنافس وبالتالي تنوع مصادر الدخل الوطني.

وما تريده الحكومة في هذا المجال هو إصلاح أكثر عمقا واتساعا، يكفله تحسين آليات سير الاقتصاد الوطني.

ذلك أن مستوى ونوعية النمو ظلا دون المطلوب، خاصة بالنظر إلى ما يحمله التفتح الاقتصادي من متطلبات وإلى الحاجات في مجال التشغيل، فالبطالة ما تزال مرتفعة النسبة، ومقدرة اقتصادنا على دخول غمار المنافسة ما تزال ضعيفة في أوضاع يميزها الارتفاع المستمر للحاجات الاجتماعية.

أقول بعبارة أخرى إن الأشواط التي تنتظرنا ما تزال كثيرة قبل أن نتمكن من ترسيخ التقدم، الذي أحرزناه في سبيل الاستقرار والتفتح، وقبل أن يسير اقتصادنا بخطى ثابتة على درب التنمية المستدامة.

ويتعلق الأمر، في أول المطاف، بضبط تنظيم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ومواصلة تنفيذه الذي شرع فيه في الميدان بالقدر اللازم من الصرامة.

إن هذا المخطط الذي أقره السيد رئيس الجمهورية، والذي يستفيد من غلاف مالي مبلغه 525 مليار دج، يرمي إلى تحريك الطلب والتخفيف من حدة التوتر الاجتماعي عن طريق إنشاء مناصب الشغل.

وما من شك في أن هذا المخطط لا يمكنه أن يحل محل استراتيجية إنمائية اقتصادية دائمة على المدى

اسمحوا لي أن أذكركم، عند هذا الحد، بالعناية التي توليها الحكومة دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، فالقانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خير دليل على ذلك إذ أنه يمكن من وضع سياسات إنمائية وحفزية مواتية.

إن الحكومة ستسهر على تطبيق الإجراءات الواردة في القانون السالف الذكر، وتسعى على وجه الخصوص إلى تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط سيرها ومن ثمة تطوير تراثنا في الصناعات التقليدية.

ولا شك في أن سياسة دعم الاستثمار ستعزز بمعاينة احتياطات الادخار الكامنة، وتطوير الأدوات المناسبة لتعبئتها. وأذكركم، بهذا الصدد، بأن البناء المؤسساتي الموجود قد تم دعمه مؤخرا بإنشاء دائرة وزارية مكلفة بترقية الاستثمار.

هذا، ويتوقف النهوض بالاستثمار على عمليات الشراكة وخصوصة المؤسسات العمومية، فكل هذه الأعمال هي بمثابة عمل استثماري نريد تشجيعه، لأنه يرمي إلى تحرير الدولة من تسيير نشاطات محركها الأساسي هي المنافسة، ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات والحفاظ على التشغيل وتطويره.

إن الحكومة لم تعتمد خيار تفتح الاقتصاد على المنافسة وعلى الاستثمار الوطني والأجنبي الخاص من باب إيديولوجي، فإن هذا الخيار تمليه ضرورات التسيير الناجع للاقتصاد، وحتمية مواكبة التطورات التكنولوجية، وإلزامية تطبيق الأنماط الحديثة في التسيير وتفرضه كذلك حتمية اقتحام منتجاتنا الأسواق العالمية في إطار إستراتيجية محكمة تدرجها في التقسيم الكوني للعمل والإنتاج.

وستركز سياسة تحفيز الاستثمار، التي نعتمدها، على مواصلة برنامج تحديث منظومتنا المصرفية والمالية. ولا بد من الإشارة، في هذا المقام، إلى أن الإصلاح المصرفي

وألفت انتباهكم إلى أن الإصلاحات الهيكلية الجاري إنجازها ترمي عاجلا إلى فتح جميع قطاعات النشاط للمستثمرين الوطنيين والأجانب بهدف اندراج اقتصادنا المنسجم في الاقتصاد العالمي. ففي هذا الأفق بالذات تدخل التزاماتنا الدولية، وتفرض نفسها الأعمال التي تكفل، بصورة ثابتة، رفع تأهيل اقتصادنا الوطني وتكليفه.

ففي محيط دولي تطبعه العولمة الاقتصادية والمنافسة الدولية المتزايدة الحدة والقساوة، يعتبر أي موقف قوامه الانطواء على النفس والمحافظة الاقتصادية منافيا آجلا لمصالح المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين خاصة ولمصالح المجموعة الوطنية برمتها عامة.

إلا أن الحكومة، وعيا منها بضرورة التحضير لهذا التفتح، ستقوم بسلسلة من الأعمال الهامة بهدف دعم برنامج التأهيل في إطار تشاور مستمر مع المتعاملين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

بودي أن ألفت انتباهكم من ناحية أخرى إلى أن التعديلات التي طرأت مؤخرا على التنظيم الاقتصادي والتجاري تشجع الاستثمار المنتج، وتسمح من الآن فصاعدا بكل أشكال الشراكة، والتجمعات، وتحويل الأصول أو الخوصصة، في مجمل قطاعات النشاط الاقتصادي بما فيها قطاع الهياكل القاعدية والمرافق العامة.

وستدعم الحكومة حركية التفتح هذه من خلال تطويرها لسياسة نشيطة لحفز الاستثمار، وتدابير عملية من شأنها تقصير آجال إنجاز المشاريع بتعزيز الشباك الواحد، وإطار قانوني جديد يحدد تنظيم العقار الصناعي وتسييره، وتبسيط كل الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات، وتحسين أدوات وأساليب التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً، إنه من الأهمية بمكان أن نقوم بتقويم المؤسسات المالية المنشأة حديثاً، بهدف التأكد من دورها وفائدتها وتقييم نتائجها. وأشير بهذا الخصوص إلى أنه وضع برنامج يتعلق بالمساعدة التقنية، بهدف إضفاء مزيد من الفعالية على مخطط تمويل السكن الجاري تنفيذه.

ولا بأس من التذكير بأن النهوض بالاستثمار بصفة دائمة لا يمكن أن يكون إلا باستقرار الإطار الاقتصادي الكلي والمالي. وستحرص الحكومة، كل الحرص، على صون التقدم المحرز إلى حد الآن بل وتعزيزه، لأن أي انزلاق يطرأ على هذا المجال ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستثمار المنتج وبالتالي على القدرة الشرائية للمواطنين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن الحكومة واعية كل الوعي بعدم ثبات نمونا ومداخيلنا المرهونة، بقدر كبير، بالمحروقات.

لذا، أرى أنه لزام علينا أن نضع الشروط المواتية لعقلنة توظيف مواردنا المالية، وتنوع اقتصادنا الوطني، ومن ثمة التقليل من التبعية إزاء عائدات البترول والمحروقات.

وفي المقام الأول، ستسعى الحكومة إلى توسيع الموارد المالية للدولة، وتنويعها من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي الذي تم الشروع فيه منذ عشرية خلت، وتثمين الأملاك الخاصة للدولة، وتحسين تثمين الأملاك العامة وتسييرها، وكذا المكافحة المستمرة للغش والتهرب الضريبي، الذي ينبغي أن تشارك فيه كل الأطراف المعنية.

وتعتزم الحكومة، من جهة أخرى، تحسين فعالية الإنفاق العام باتخاذ إجراءات كفيلة بعقلنة السياسات القطاعية لتجهيز العمومي، وتحسين تسيير البرامج، وتوسيع مصادر التمويل باللجوء، على وجه الخصوص، إلى

الذي تم الشروع فيه في السنوات الأخيرة قد مكن من تطهير المحفظة المالية للبنوك، وإعادة تمويلها لتكون أكثر تطابقاً مع مقاييس الملء الدولية. لقد أفضت هذه الإجراءات إلى تحسين معتبر في سيولة البنوك في محيط يتميز بانخفاض نسبة الفائدة، وهو عمل مشجع للاستثمار.

وننتقل الآن إلى المرحلة الثانية لبرنامج تحديث المؤسسات المصرفية، وقد كلف عضو من أعضاء الحكومة خصيصاً بتسيير هذا الملف ومتابعته.

فالأعمال التي يتعين مواصلة تنفيذها أو الشروع فيها كفيلة بأن تعزز المكاسب، وتقوي قدرة التسيير وتنمي النشاط المصرفي على أسس سليمة ومتينة.

ففي هذا النطاق، تندرج الخطوات المستقبلية للإصلاح المالي، ولاسيما تلك المتعلقة بعمليات الشراكة بهدف تزويد بنوكنا بمزيد من الخبرة والمعرفة التقنية. ومن المرتقب أيضاً أن تتواصل عملية إقامة شبكة حديثة لنقل المعطيات ما بين المؤسسات المصرفية، واستكمال مشروع "نظام الدفع" الذي ستتجسد آثاره الأولى اعتباراً من سنة 2003.

وسعياً إلى تعزيز المؤسسات التمويلية لاقتصادنا الوطني، سيقام بنك استثماري وشركة لتسيير المحفظة المالية بالاشتراك مع أطراف أجنبية، كما يشرع في أعمال أخرى بهدف تنمية سوق رؤوس الأموال، وسيوضع إطار قانوني آخر يراعي كل الجوانب الخاصة بتعزيز مراقبة الصفقات وشفافيتها.

ومن ناحية أخرى، يتضمن البرنامج أنشطة خاصة بقطاع التأمينات، الذي ينبغي أن يهيأ هو الآخر ليتفتح أكثر على المنافسة الدولية تحسباً لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمام بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ويودي أن ألفت الانتباه في هذا المقام إلى أن الأعمال الحفزية للدولة، القائمة على أساس تطوير التأطير الجوّاري المطبق في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سبتمبر 2000، سمحت بدفع الاستثمار في مجال الفلاحة. وعليه، سيركز برنامج الحكومة على دعم البرامج المشكّلة للمخطط الوطني لتنمية الفلاحة وتكييفها، وتصويب أنجع للمساعدة الفلاحية وتوطيدها بتطبيق خطة عمل خاصة بالتنمية الريفية.

إن قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية يتوافر على إمكانات هائلة، بحرية ومائية، تؤهله لأداء دور جازم بالإسهام في الأمن الغذائي للبلاد، وتقليص البطالة وإنشاء أقطاب اقتصادية مختلفة الأنواع.

وستتواصل العملية الرامية إلى إعادة الاعتبار إلى القطاع، الجارية منذ سنتين تقريبا، من حيث التنظيم الإداري والمهني والتأطير التقني والقانوني للنشاطات، وستحظى هي الأخرى بالأولوية في برنامج الحكومة. كما أنه ستسخر وسائل أخرى لتعزيز إدارة الصيد البحري وتمكين الإصلاحات الجارية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لا يمكن أن يفصل إنجاز برنامج النهوض بالاقتصاد الوطني، ومن ثمة إنجاحه، عن إقامة إدارة اقتصادية حديثة وفعالة الخدمات والنتائج. لهذا، ينص برنامج الحكومة على تحديث أدوات تسيير الاقتصاد وتقييمه ومتابعته من خلال التكفل، في إطار منظم، بالأعمال الإنمائية الاقتصادية، وبوظيفة مراقبة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، وبعث حركية جديدة في الوظيفة المتعلقة بحماية المنافسة وتنظيم الأسواق.

وسيرتكز هذا العمل على دعم النظام الوطني للمعلومات الإحصائية وتطويره لتوضع بانتظام في متناول السلطات العامة والمتعاملين الاقتصاديين معطيات ثابتة أكيدة، تمكنهم من اتخاذ قرارات إستراتيجية وصياغة سياسات اقتصادية وتجارية مكيّفة مع الوضع.

المبادرة الخاصة سواء أكانت وطنية أم أجنبية، وتطوير صيغ تدخل جديدة ومنها الامتياز.

وعلىنا أيضا بتنوع مصادر الاستثمار التقليدية. وستعمل الحكومة، بهذا الصدد، على استكمال الملف التشريعي والتنظيمي والمؤسسي المتعلق بالمحروقات وتعجيل عمليات ترقية الاستثمارات عن طريق الشراكة أو الاستثمار المباشر الأجنبي في مجالات المحروقات والطاقة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي قطاع الصناعة، ستنبص جهود الحكومة أساسا على ترقية الاستثمارات الخاصة بترميم وتحديث وتكثيف وإدماج الشبكة الصناعية، لاسيما عن طريق تجميع الموارد المحلية والمنتجات الفلاحية.

أما في قطاع السياحة، الذي يعتبر بدوره مصدر تحسين مستوى مواردنا المالية وتنويعها والذي ما يزال استغلاله دون المستوى المطلوب بكثير، فإن عمل الحكومة يرمي آجلا إلى إقامة صناعة سياحية حقيقية عن طريق ترقية الاستثمار في هذا القطاع، ووضع الوسائل المالية المسيرة لخصائص الاستثمار السياحي وطبيعته، وتعزيز وتبسيط الإطار القانوني الساري على الأنشطة السياحية والفندقية وكذا الأنشطة الرامية إلى ترقية صورة الجزائر في الخارج.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

تصنف الفلاحة، هي الأخرى، من بين القطاعات التي ينبغي أن تدر موارد مالية معتبرة تساهم في تحسين مداخيلنا الخارجية.

وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن إعادة التوازنات البيئية في أريافنا وتوفير أسباب الرفاهية لسكان الأرياف يشكّلان شروطا مسبقة تدعم الانتاجية الفلاحية الضرورية بطبيعة الحال لضمان أمننا الغذائي.

المطلوب، إلى مسألة الموارد المائية، التي ينبغي أن تحظى على الدوام، لما لها من بعد استراتيجي وطابع حيوي، بتسيير صارم يراعي ندرتها المتفاقمة. ولا بأس أن أذكر ببعض الحقائق، فالجزائر بلاد لها مناخ شبه جاف ولها موارد مائية محدودة بسبب ضآلة الأمطار في الجزء الأكبر من ترابها وحاجاتها المتزايدة باستمرار وبسرعة. لقد تجاهلنا طويلا هذه الحقائق ولم نعد إلى الاستعمال العقلاني لمواردنا المائية ولم نول الاهتمام الذي تستحقه ندرة هذه الموارد وقيمتها الاقتصادية.

هذا، وتقوم استراتيجية الحكومة في هذا المجال على تعبئة قصوى للموارد المائية وتحويلات ما بين الجهات لضمان توزيع منصف وتسيير أكثر عقلانية. وستعمل الحكومة على تعجيل وتيرة إنجاز منشآت حشد المياه واستعمال الموارد الأخرى المتوفرة وغير التقليدية، منها تحلية مياه البحر وتطهير المياه المستعملة لإعادة توزيعها في الصناعة والفلاحة.

إن هذه البرامج التي ستخصص لها الحكومة كل الموارد اللازمة من ميزانية الدولة، بل وتجد لها، إن دعت الحاجة إلى ذلك، حلولاً تمويلية تكميلية ستندرج في إطار سياسة جديدة لتسيير المياه، تقوم على ترميم وإصلاح المنشآت والشبكات من أجل الحفاظ على طاقة التخزين والحد من الضياع في الشبكات والاستعمال الموفر للمياه، سواء للحاجات المنزلية أو للفلاحة والنشاطات الأخرى، وكذا إعادة هيكلة مؤسسات تسيير المياه بتشجيع أشكال التسيير الأكثر فعالية، مع إشراك الخواص في هذه العمليات.

وغني عن القول إنه لا بد أن نتوعى جميعاً بأهمية هذا الموضوع وبجهد التحسيس الواجب بذله لضمان التسيير المنصف والمستديم لمواردنا المائية، وفقاً للكميات الحقيقية المتوفرة لدينا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

ومن صوب آخر، تولي الحكومة ترقية تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة اهتماماً خاصاً وتعتبرها مهمة تخدم المصلحة الوطنية، ومحوراً استراتيجياً يكتسي طابع رهان أساسي يتعين رفعه لترتقي بلادنا إلى مستوى تقنيات ومعرفة الأمم الأكثر تطوراً.

وستستفيد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من عناية خاصة، ليس بهدف تحسين منظومتنا التربوية والتعليمية فحسب بل وكذلك لرفع مستوانا التكنولوجي وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات.

وما هو مطلوب في هذا المجال أيضاً هو تطوير برامج قادرة على تقليص الهوة التكنولوجية التي تفصلنا عن البلدان المتحكمة في هذه التكنولوجيات الجديدة ومن ثمة تجسيد مشروع مجتمع الإعلام والمعرفة في أرض الواقع ولاسيما بوضع استراتيجية وسياسة وطنية في هذا الميدان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن الحكومة تعير اهتماماً بالغاً لتطبيق سياسات قطاعية تتمحور حول الاستجابة للطلبات الملحة للمواطن، وتحسين ظروف معيشته، في إطار سياسة التهيئة الإقليمية التي انتهجتها والرامية إلى تمشين الفضاء الوطني وموارده من جهة، وضمان التقييم الاجتماعي والاقتصادي للمناطق المهمشة والفاقدة للنشاط والحيوية، من جهة أخرى.

لقد أعطيت الهضاب العليا ومنطقة الجنوب الأولوية وهو خيار يدل على عزمنا وطموحنا إلى استصلاح الفضاء الوطني بكامله وتنميته المستدامة. وفي هذا المجال، نص القانون على مخطط وطني ومخططات جهوية لتنظيم الإقليم بغية تقريب السياسات القطاعية وتوسيع وتعميق آثارها في ظروف عيش المواطنين إلى أبعد حد ممكن.

هذا، ولا يفوتني أن أشير، على وجه الخصوص وبالإلحاح

للتوازن الإقليمي والتقليص من التباينات الجهوية.

وستتكفل الحكومة بإقرار وتنفيذ المخططات التوجيهية الوطنية للمنشآت القاعدية الكبرى، بما ينسجم مع المخطط الوطني لتهيئة التراب الوطني، وستنصب هذه المخططات التوجيهية على تعزيز المنشآت القاعدية الموجودة وصيانتها وتحديثها، وكذا على تنميتها بهدف رفع نتائجها الاقتصادية وبالتدرج محو التفاوت بين الجهات المختلفة.

إن تنفيذ هذه البرامج سيتطلب برمجة متعددة السنوات تحدد بقوانين تعرض في حينها على البرلمان، ومراجعة الإجراءات والأدوات المالية وإدخال أنماط جديدة للتسيير والإنجاز، منها نظام الامتياز.

وبالموازاة مع دعم المنشآت القاعدية، سيجري تنفيذ سياسة عامة للمدن الجديدة، قصد الحد من الضغوط على المدن الكبرى وتجسيد المحاور الكبرى للتهيئة الإقليمية.

أما حماية البيئة فهي قطاع لا تقل أهميته الاستراتيجية عن القطاعات السالفة الذكر، نظرا إلى انعكاساته على الاقتصاد وعلى ظروف معيشة المواطنين.

إن الاستراتيجية البيئية الوطنية التي اعتمدها الحكومة والمخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة المنبثقة عنها، تحدد السياسات والأعمال الكفيلة بتحسين صحة ونوعية عيش المواطن بالحد من العوامل التي يتدهور من جرائها محيطه.

فما هو منشود إذن هو تسيير بيئي حقيقي قوامه وسائل الرصد والحراسة، وبرامج توعية المواطنين بالأخطار المهددة للبيئة، وتطبيق نظام ضريبي ملائم يتم في الوقت الحالي وضعه التدريجي.

غير أن الجهود الهادفة إلى تحسين ظروف عيش

يشكل السكن وتوفيره لشتى الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الأكثر حرمانا، هما الآخران، الشغل الشاغل للدولة.

لقد قررت الحكومة، تكثيف الجهود التي تبذلها للاستجابة للرغبات في هذا الميدان. وهكذا ستسعى إلى دفع عجلة إنجاز السكنات الاجتماعية من جهة، وإلى تنوع صيغ المساعدة على الحصول على مسكن تجاه الفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل.

وفي هذا النطاق، ستتخذ إجراءات بهدف تطوير صيغة البيع بالإيجار التي تم الشروع فيها، والانطلاق في برامج أخرى تحظى بالمساعدة المالية للمؤسسات المصرفية ولاسيما منها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

كما تقرر تطوير صيغة السكن الاجتماعي التساهمي، التي ستعتمد على حوافز تمكن المواطنين من الحصول على قرض مصرفي أو قطعة أرض.

وإلى جانب تنوع صيغ الإسكان المتوفرة، ينص برنامج الحكومة على إجراءات وتدابير شتى، منها برامج القضاء على السكن المؤقت، وإعادة النظر في مساعدة الدولة في مجال السكن الريفي بتوحيد المساهمة وتبسيط طرق منحها، وإقامة البطاقة الوطنية للسكن التي من شأنها أن تكفل شفافية أكبر فيما يخص المساعدات ومنح المساكن الاجتماعية.

وأخيرا، تستند سياسة تطوير السكن إلى استراتيجية ملائمة لتعبئة الأملاك القاعدية قوامها تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على الإسهام في توسيع عرض السكن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

تعتبر المنشآت القاعدية الكبرى، بحكم آثارها المباشرة في الاستثمار وخلق النشاطات، إحدى الركائز الأساسية

ومن ناحية أخرى، ووعيا منها بمسؤوليتها في مجال الحماية الاجتماعية، ستجدد الحكومة كل الطاقات من أجل تضيق الشقوق والاستجابة، على أحسن وجه ممكن، للتطلعات المشروعة للمواطنين في هذا المجال.

أما سياسة تحفيز الاستثمار وترقيته، خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، فإنها تعد حلا جزئيا لأزمة التشغيل التي يعانيها اقتصادنا، ذلك أن قدرتنا على إنشاء مناصب الشغل الدائمة ومن ثمة تلبية طلب متزايد بسرعة البرق ستقاس بقدرتنا على تعبئة الادخار الوطني والأجنبي لغرض الاستثمار المنتج.

وفي انتظار انتعاش النمو الذي هو الحل الحاسم للتكفل الدائم بالمشاكل الاجتماعية للمواطنين، فإن الحكومة ستواصل تنفيذ برامج التشغيل البديلة التي تعد وسائل إدماج فعالة، مع تعزيزها وتعميق آثارها.

وفي هذا الإطار، ستدعم الإجراءات المسيرة للحصول على القرض والعقار الصناعي، ويستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا من تأطير أحسن ومساعدة أكثر تمثينا.

وستعزز هذه الاستراتيجية بعمل موجه نحو تنظيم سوق العمل وإقامة مرفق عام للتشغيل يكون الركيزة الأساسية لسياسة التشغيل للحكومة، فلن تتسنى المكافحة الناجعة للبطالة إلا إذا توافرن على أدوات التأطير الفعالة سواء من حيث قياس البطالة ومتابعتها الإحصائية، أو من حيث التوظيف وإعادة الإدماج، أو تسيير مناصب الشغل الضائعة. وستسهر الحكومة كذلك على ترقية الحوار والتشاور الاجتماعي وتحسين ظروف العمل من خلال اقتراح التعديلات القانونية المناسبة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إلى جانب الإجراءات الرامية إلى التخفيف من البطالة،

المواطنين لا يمكن أن تكون كافية وحدها، بل ينبغي أن تقترن بسياسة حقيقية للمدينة تأتي بحلول مناسبة للنمو العشوائي لمعدنا التي يسكنها ثلثا سكان بلادنا.

وهذه السياسة، التي سينظمها مشروع قانون توجيهي تعرضه الحكومة على البرلمان في آجال قريبة، تتطلب من الجماعات المحلية التكفل الفعلي بتسيير المدن التابعة لها، من كافة جوانبها وبخاصة التحكم في نموها، والحفاظ على البنيات وفعالية سير المرافق العامة، ونوعية ظروف العيش الموفرة للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن الوضع الاجتماعي الذي أثرت فيه مباشرة الانعكاسات المتولدة عن سنوات عديدة من التعديل الهيكلي، انعكاسات تميزت بتوسيع قاعدة البطالة، وانخفاض محسوس في القدرة الشرائية، وتوسع رقعة الفقر، يسترعي جانبا هاما من اهتمام الحكومة ويحتل بالتالي الصدارة في البرنامج الذي يشرفني عرضه على مجلسكم الموقر اليوم.

بالفعل، تشكل ظاهرة البطالة وعدم الاستقرار والإقصاء الاجتماعي، التي تقاسيها شريحة واسعة من شبيبتنا، أرضا خصبة تنزرع فيها وتنتشر الآفات الاجتماعية التي تفضي بالإنسان - وللأسف الشديد - إلى محاولات قانطة. لقد بذلت مجهودات محمودة من أجل الحد من شدة البطالة ومن تدهور ظروف معيشة المواطنين، إلا أن النتائج ماتزال دون المستوى المطلوب، فلا بد من مضاعفة الجهود في هذا المجال.

وهكذا، ستشرع الحكومة في عملية واسعة النطاق، وعلى مختلف الجوانب، تستهدف معالجة هذه الظاهرة، وستتطرق السلطات العمومية في هذه العملية الجازمة إلى معالجة الأسباب العميقة لعدم الاستقرار والإقصاء الاقتصادي، والتهميش الاجتماعي.

الجزائر في مجتمع الإعلام، وهو أمر لامناص منه. كما يتعين في القريب العاجل تكييف الإطار التشريعي الساري على الاتصال قصد تكريس المبدئين الدستوريين لحرية الرأي وحرية التعبير.

إن حرية الصحافة هي أساس الديمقراطية، ويساهم عمل الصحفيين في مهمة جوهرية هي تلبية حق المواطن المشروع في الاطلاع على تسيير شؤون الأمة على وجه الخصوص.

فالصحافة متعارف عليها بلهجتها الصريحة التي أرى فيها، أنا شخصيا، علامة مميزة لدوام الممارسة الديمقراطية.

إن الاحترام الذي تستحقه عائلة الصحافة عن جدارة واستحقاق، احترام نالته بتضحيات جسام، ينبغي أن يتجسد في علاقة قائمة على الثقة والصدق معها، لأننا نتقاسم نفس الأهداف النبيلة العالية هي صون الحرية بكامل مدلولها وخدمة بلادنا بجميع السبل والوسائل المواتية.

وبطبيعة الحال، تميزت التجربة الثمينة التي اكتسبناها في هذا المجال ببعض النقائص تعود في معظمها إلى حداثة علاقتنا بالممارسة الديمقراطية، ليست بقيمة الأشواط الهامة التي قطعت ولا المكاسب التي أحرزتها عائلة الإعلام التي تناضل على الدوام من أجل الحفاظ على حريتها نضالا يستحق كل التقدير والتشجيع حفاظا على مثله العليا.

إن الحكومة، وهي تفر بفضالة المجهودات المبذولة إلى حد اليوم من أجل تقييم تراثنا الثقافي وتشمينه، وبغيا ب سياسة عمومية ترتقي إلى مستوى التحديات المطروحة، تعتزم إرساء أسس سياسة ثقافية طموحة تحشد كل القدرات الإبداعية الخلاقة في مجال الفنون والآداب، ثقافة كفيفة بتحسين ظروف الإنتاج والإبداع وحماية نساء ورجال الفن والثقافة.

ستتخذ تدابير قصد تمكين منظومة الحماية الاجتماعية والحفاظ على التوازنات السريعة التأثير لمنظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد وكذا فوائدها.

إنه ملف هام ستوليه الحكومة اهتماما خاصا، لأنه يعتبر رهانا جوهريا لمستقبل الحماية الاجتماعية للمواطنين.

كما سيرمي مسعى الحكومة إلى إعادة توجيه النشاط الاجتماعي للدولة إلى صيغ مشجعة للاندماج الاجتماعي للسكان الذين يكابدون الفقر والإقصاء، وذلك بفضل اعتماد سلسلة من التدابير الناجعة الداعمة لمنطق التنمية الاجتماعية.

وستواكب ذلك ضمن آجال قريبة إجراءات تتوخى تصويبا أحسن للنشاط الاجتماعي للدولة، وحماية أكثر نجاعة للمعوقين والتكفل بالفئات الأكثر عوزا.

أما بشأن الحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، فإن الحكومة ستسهر على توفير كل الظروف المواتية للتكفل بهم سواء من حيث التعويضات أو المنح المقدمة لهم أو حصولهم على العلاج الطبي الذي يحتاجون إليه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن الحكومة واعية كل الوعي بكل الرهانات والتحديات التي يتعين مواجهتها في مجال الاتصال والثقافة من أجل ازدهار حقيقي للتعبير الثقافي وترسيخ عميق لهويتنا الوطنية في محيط أضحت المقاييس التي تفرضها العولمة هي القاعدة، وتتسع فيه مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات لوسائل الإنتاج ولنشر مضامينها اتساعا مطردا.

وأمام التطور المذهل للتكنولوجيات الجديدة، أصبح لزاما علينا التزود عاجلا بمنظومة وطنية للاتصال تقوم على الدعائم والوسائل العصرية التي لا تتيح تلبية الحاجات المستعجلة للجزائريين فحسب، بل وكذلك تحضير ولوج

وستعمل الحكومة، على وجه الخصوص، على دفع عجلة الإنتاج الثقافي بإشراك المبدعين جميعا والسهر على حماية وتثمين تراثنا الثقافي الضارب بجذوره في طویل الأزمان والآباد، تراث يحمل بين طياته دلائل تاريخنا العريق، وينبغي أن يحظى بالمكانة المرموقة التي يستحقها ضمن تراث البشرية جمعاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تحتل الشبيبة مكانة خاصة في برنامج الحكومة الذي يتكفل بتطلعاتها المشروعة عن طريق ترتيبات متميزة في ميادين التكوين، والتشغيل، والترفيه وتفتح الشخصية.

وستعتمد الحكومة في المستقبل حلولا أكثر ابتداعا قوامها المشاركة النشطة للشباب في بناء مشروعهم، وهو خيار يتطلب على وجه الخصوص تنشيط الحركة الجموعية وتحريكها ودعما أكثر فعالية من هياكل الدولة سيتجسد عاجلا في الميدان.

أما بشأن النشاط الديني فإن الحكومة لن تدخر جهدا من أجل وقاية الإسلام من الاستغلال البعيد عن رسالته الحققة، وصون مكانته المتميزة التي في الصدور، صدور الجزائريين.

ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بدعم المهمة الاجتماعية والروحية للمسجد، وإعادة الزوايا إلى مآلها الأصلي كفضاء للمعرفة تنشر فيه قيم الأخوة والتسامح والتضامن.

وفي هذا المنظور وضمانا لإشعاع المسجد على المحيط الاجتماعي، سنبادر ببرنامج لرفع تأهيل الأئمة بالتوازي مع إنشاء دار للإمام وأنشطة رامية إلى تثمين الثقافة الإسلامية، ثقافة التفتح والتسامح.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن السياسة الخارجية للحكومة، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، تتوخى مواصلة نشر الدبلوماسية الجزائرية بهدف التأكيد على دور الجزائر ومكانتها في محفل الأمم.

وفي هذه المرحلة الحاسمة التي تشهد تحولات عميقة في العلاقات الدولية، يجب أن تولي الدبلوماسية الجزائرية اهتماما خاصا للتطورات البالغة التعقيد الطارئة على العالم من أجل ترقية المصالح الدائمة للجزائر، وصون استقلالية نشاطها وفقا لمبدأ الاستقلال الذي هو أساس سياستنا الخارجية، وتيسير اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، اندماجا يكون فعليا ومفيدا في آن واحد.

وإذا كان التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك أفق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعتبران خطوة هامة على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي فإن مسعى الاندماج المغاربي بات بدوره هدفا لامناص منه إذا أردنا التكفل الحقيقي بالمصالح الجوهرية لشعوب المنطقة.

وفاء منها لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن الجزائر ستواصل دعمها لكل القضايا العادلة في العالم، وتشجيع التسوية السلمية للخلافات ما بين الدول بكل السبل والوسائل المتاحة.

كما أن الجزائر ستولي عناية خاصة لترقية مصالح جاليتنا المغتربة والدفاع عنها في إطار نظرة مجددة للانفعالات الدبلوماسية التي تحظى بالأولوية.

أما بناء صرح المغرب العربي فإنه ما يزال بالنسبة إلينا أولوية هامة، من منطلق الإيمان الراسخ بأن تشكيل مجموعة جهوية متحدة ومتضامنة هو حتمية استراتيجية تزيدها العولمة وجاهة واستعجالا يوما بعد يوم.

على ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما على المبدأ الراسخ القائل بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى اتفاقيات هيوستون، كأساس للتسوية السلمية والنهائية لقضية الصحراء الغربية.

وعلى الصعيد المتوسطي، ستواصل بلادنا الجهود الرامية إلى تفعيل حركية الاندماج الاقتصادي والشراكة في الفضاء المتوسطي.

وستواصل الجزائر تأدية دورها ضمن مسار برشلونة وستحرص على توفير أحسن الظروف لتطبيق فعال لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لا سيما من خلال تعميق الحوار ليشمل التكفل بالأبعاد الأمنية والاقتصادية والمالية وكذا الاجتماعية والبشرية.

كما ستعمل الجزائر، بصورة عامة، على تشجيع فضاءات التعاون والتشاور والتحاور الإقليمية وشبه الإقليمية.

وفي إطار الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي، ستساهم الجزائر في تكريس الفضاء المتوسطي كمنطقة سلام واستقرار وتعاون.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل دبلوماسيةنا نشاطها الرامي إلى توثيق أوامر التعاون مع بلدان أوروبا الجنوبية، وتنمية العلاقات مع بلدان الشمال وتنشيط التعاون مع بلدان أوروبا الشرقية.

وستولي الجزائر أهمية خاصة لترقية وتنمية علاقاتها مع دول أمريكا الشمالية، بصفقتها فاعلا أساسيا على الصعيد الدولي وتتيح فرصا معتبرة للتعاون في مجال التكنولوجيات والاقتصاد.

كما ستسعى الحكومة إلى تعزيز علاقات الصداقة والتعاون التقليدية التي تربطها بدول آسيا وأمريكا الجنوبية وتنميتها.

إن الجزائر تؤكد، بصفقتها رئيسا لاتحاد المغرب العربي، استعدادها الكامل للمضي بخطى ثابتة وبالتعاون مع البلدان الأعضاء من أجل بناء صرح المغرب العربي على أساس نظرة مجددة تراعي مصالح جميع الأطراف.

وأما بخصوص العالم العربي فإن الجزائر ستسخر جهودها، بدون هوادة، من أجل نصرة القضايا العربية الكبرى وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يعاني احتلال ترابه والاعتداءات اليومية للقوات الإسرائيلية التي تدفع المنطقة بأسرها إلى انفجار لا تحصى ولا تحمد عقباه.

كما أن عملنا التضامني هذا سيتجسد تجاه الشعب العراقي الذي يعاني ويلات حصار جائر من جراء العقوبات المجحفة المفروضة عليه.

وعلى الصعيد الإفريقي، ستنصب جهود الجزائر على تعزيز دعائم الاتحاد الإفريقي الذي يمثل عطفة حاسمة من تاريخ العلاقات ما بين البلدان الإفريقية، وعلى مواصلة النشاط الرامي إلى ترقية الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والتوعية بها، تلك المبادرة الهامة التي تلعب فيها الجزائر دورا طلائعيا ليتسنى لقارتنا الاندماج، في أحسن الظروف الممكنة، ضمن مساق العولمة وتجنب كل أخطار التهميش والإقصاء.

وفي هذا النطاق، يتعين علينا الإسهام، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في كل الجهود الرامية إلى اقتراح حلول دائمة للنزاعات التي تمزق إفريقيا، علما بأنه ستولي عناية خاصة لنزاع الصحراء الغربية الذي يحول دون استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولا يسع الجزائر، بصفقتها ملاحظا في مسار السلام في الصحراء الغربية، إلا أن تؤيد مساعي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، تلك المساعي المشجعة على تسوية سلمية لهذا النزاع. وستظل بلادنا تطالب بتنفيذ مخطط التسوية الذي بادرت به الأمم المتحدة والقائم

ومن جهة أخرى، ستجند الحكومة كل الوسائل الضرورية لتمكين الجيش الوطني الشعبي من الارتقاء بوسائله إلى مستوى الوسائل التكنولوجية والعلمية الحديثة وتطوير صناعة وطنية عسكرية ناجعة مندمجة في الاقتصاد الوطني.

إن المسعى الذي اعتمدهت الحكومة في مجال الدفاع الوطني قائم على القناعة الراسخة بأن الجزائر القوية الموحدة التي يريدها المواطنون لا يمكن أن تكون إلا بجيش وطني شعبي عصري يحمي استقرار الأمة وتماسكها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن البرنامج الذي هو بين أيديكم يأخذ في الحسبان التطلعات الأساسية للشعب الجزائري، من حيث الإصلاحات السياسية التي تنشأ بروز مواطنة جديدة يخدمها مواطنون واعون بحقوقهم بل بواجباتهم أيضا، وجهاز دولة تخول له مهمة احترام هذه الحقوق وترسيخها، وتطويرها وحمايتها، وفرض احترام الواجبات بالسلطة التي تكسب بإنصاف المؤسسات والرجال وبفعالية عملهم.

إن المهمة التي تنتظرنا جميعا وطبيعة المشاريع المكونة لها تتطلبان اتحادا متينا بين جميع القوى السياسية والاجتماعية، لاسيما تلك التي تتقاسم نفس المشروع لجزائر الغد من أجل تهيئة الأرضية وزرع البذور الحاملة لآمالنا في مستقبل زاهر مشرق.

وما من شك في أن مجلسكم الموقر هو المقام المفضل الذي يمكن بل ويجب أن يتجسد فيه هذا الاتحاد من أجل التجديد الوطني.

فعبارة الاتحاد لا يقصد الاجماعية بل توحيد الجهود والإرادات، إذ لا يسع قوة سياسية واحدة أن تتكفل بالمشاكل المتزايدة الحدة، المتولدة عن أزمة متعددة

إن إعادة النظر في مهمة حماية المواطنين الجزائريين وتوطيدها تشكل هي الأخرى أولوية هامة تستلزم تحريك النشاط القنصلي وإعادة بسطه من خلال وضع خريطة قنصلية جديدة وآليات هادفة إلى توثيق العلاقات الجوارية بين الجزائريين المقيمين بالخارج وبلادهم الأصلية.

ولبلوغ هذا المرام، ينبغي أن تصحب المهام القنصلية التقليدية بتدابير جديدة من شأنها الحفاظ على الأواصر التي تربط الرعايا ببلادهم، وتشجيع الجالية الوطنية بالخارج على تنظيم نفسها ليتأتى لها الدفاع عن مصالحها وتوثيق أواصرها مع الوطن.

وفي هذا السياق ذاته، يجب أن تكون المعطيات الدولية الجديدة المتعلقة بحركة الهجرة محل مخطط عمل وطني حقيقي يمكن من وقاية الجزائريين المقيمين قانونا بالخارج من أي إجراء تمييزي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن مهام الأمن والدفاع الوطنيين ليست مسؤولية قوات الأمن والجيش الوطني الشعبي وحدها بل ويتعين على جميع مقومات المجتمع الإسهام في وضع سياسة جماعية للأمن والدفاع، من منطلق القاسم المشترك بينهم وهو الحرص الدائم على الدفاع عن الوطن وسلامته تراه.

وفي هذا الصدد، بودي أن أشير إلى الدور المنوط بالمدرسة ووسائل الإعلام في نشر ثقافة حقيقية في مجال الدفاع والأمن الوطنيين يكون قوامها وحدة الأمة وديمومتها.

إن الحكومة ستسهر على بلورة هذا الهدف، وتعميق مسار الاحترافية التدريجية الذي باشره الجيش الوطني الشعبي مع التأكيد على تمسكها بطابعه الشعبي الذي يمكنه من أداء دور حازم في الفترات الحاسمة من تاريخنا، دور يستحق عرفان الأمة جمعا.

فبغض الطرف عن نتائج الانتخابات التشريعية، يبقى الحزب الحقيقي ذو الأغلبية في البلاد هو حزب المواطنين المخلصين النصحاء الذين يجسدون كل طموحاتنا وآمالنا.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}.

شكرا.

الرئيس: أيتها السيدات، أيها السادة النواب، باسمكم جميعا أشكر السيد رئيس الحكومة على العرض الذي تفضل به أمامكم، والذي يندرج في إطار تطبيق أحكام الدستور.

كما أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

قبل رفع الجلسة، أخبركم أن عدد المسجلين للتدخل في المناقشة العامة قد بلغ 236 مسجلا. وبالنظر إلى هذا العدد الهائل من المسجلين وتطبيقا للمذكرة الخاصة بإجراءات مناقشة برنامج الحكومة فإنني أدعو السادة رؤساء المجموعات البرلمانية والسادة نواب رئيس المجلس إلى الالتقاء في الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين زوالا للتشاور حول المدة الزمنية المخصصة لمداخلات السيدات والسادة النواب.

إذن، نستأنف الأشغال في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال. شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة
والدقيقة الثالثة صباحا**

الأشكال ستبقى آثارها السلبية، لامحالة ولمدة من الزمن، ثقلا عاتقا على كل الجهود الإنمائية.

ومن خلال الإشارة إلى توحيد القوى، نعبر عن قناعتنا الراسخة بأن أي قوة سياسية، مهما كان يسر وضعها بحكم الأغلبية التي فازت بها في انتخابات حرة نزيهة، يجب أن تتصون من النزعة للانتصارية أو الهيمنة وإلا عرضت للخطر الظروف التي تتوقف عليها أسباب نجاح المشروع ذاته.

اسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة النواب الأفاضل، أن أعرب لكم من جديد عن مدى سعادتي بالوقوف أمام مجلسكم الموقر، الذي يعكس بتعددته ثراء المجتمع الجزائري وتنوعه.

فلتكن هذه الفترة التشريعية فترة الحوار البناء في كنف التسامح واحترام الغير وفي مآمن من محاولات النبذ أو الهيمنة.

إنكم تتقاسمون نفس المسؤولية الثقيلة التي وضعتها ثقة المواطنين على عاتقكم، فمهما اختلفت انتماءاتكم السياسية فقد تسلمتم كلكم وديعة مقدسة تحمل تطلعات المواطنين إلى حياة كريمة ومستقبل زاهر يصبون إليه جميعا.

إن مجلسكم يمكنه، في اعتقادي المتواضع، أن يكون قطب إشعاع الديمقراطية إذا ما كنتم مثالا للممارسة الديمقراطية وللاتحاد في كنف التنوع، والتعاون في كنف الاختلاف، كلما تعلق الأمر بخدمة المواطنين ورفع التحديات المطروحة على بلادنا.